مساحة خضراء

تلك الأضرحة والقبور

فؤاد عبدالقادر

أدعو مخلصا الجهات الحكومية ذات الصلة أن تولي اهتمامها للقبور والمزارات لأولياء الله الصالحين ..

وهي مزارات تنتشر في عموم محافظات الجمهورية .. لا مدينة أو قرية إلا وتتشرف بوجود قبر أو ضريح أو مسجد يحضن ذلك الضريح .

في مدينة المخا جامع وقبر الشاذلي .. أبو علي .. الآلاف من المواطنين لا يزالون يعتقدون ببركات الأولياء وهكذا يتعاملون مع تلك الأضرحة . يرددون .. ياشاذلي يا بو علي خلي الأمور تنجلي .

وفي يفرس في تعز جامع وضريح أحمد بن علوان ويردد الناس يابن علوان بغارتك من قصد بابكم نجي .. وهناك عبدالهادي السودي بتعز والعيدروس في عدن .. والهاشمي في الشيخ عثمان .. وعدد آخر في أكثر من مدينة وقرية، كما أسلفنا والاهتمام بهذه الأضرحة ليس فحسب من الناحية الدينية، لكنه من ناحية أنها تمثل جانباً تراثياً وأثرياً هاماً.

الحفاظ عليها من ترميم وفرشها وتفقدها بين حين وآخر من الضرورة الوطنية والأخلاقية أن نتعامل معها .

foad__123@yahoo.com

عَصْف

صدام الزيدي

سأفيقُ من تيهٍ
تمدَّد في ضُلوعي
ألف عام ..
سأفيقُ من تيهٍ
تَهَدْهَدَني
وأرغمني على تِحنانه
الملغوم
بِاللّهث السّراب ..
سأفيقُ كَهْلاً حالماً ،
ألفي البرارِي وردةً
مصكوكةً
كالمُوجعات البِكْر ،
ألوية المتاهة والضباب ..
سأفيقُ كرْهاً
في دُجى الغافين
خلف زمُرّدات الوَيْل /
آفة عصرهم
وأنا المُبَعْثَرُ في الخراب !.

إصدارات ثقافية

من السياحة المستدامة إلى العادلة

■ لا يخفى على أحد أن الإنسانية تواجه اليوم أحد أكبر الأزمات التي واجهتها طيلة مسيرتها التاريخية. بل وهناك العديد من الأصوات التي تقول إنها مهددة بوجودها بسبب الأخطار الناجمة عن التغيّر المناخي.

ويتفق الجميع أيضا أن للبشر أنفسهم مسؤولية كبيرة فيما آلت إليه الأمور ولا بد من أن يتحملوا بالتالي مسؤولياتهم وقبل كل شيء أن يغيّروا من نمط سلوكهم جذريا. وهذا يعني أن الأزمة البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية هي بجزء كبير منها أزمة «أخلاقية».الباحث والأستاذ الجامعي الفرنسي «برنار شيو» يقدّم كتابا كاملا ليشرح فيه ضرورة أن يغيّر البشر نمط سلوكهم في قطاع السياحة الذي يعتبره من أكثر القطاعات حاجة لإعادة النظر في الآليات المطبقة فيه.

عنوان الكتاب هو «من السياحة المستدامة إلى السياحة العادلة».

إن المؤلف يربط في هذا العمل بين المسائل الأخلاقية التقليدية والحديثة منها، بالاهتمام الذي تبديه المجتمعات الإنسانية عامة بتحقيق ما يسمى بـ«التنمية المستدامة». ويتم في مثل هذا المنظور تقديم رؤية شاملة «بانورامية» للسياق الأخلاقي الذي ينبغي أن تندرج في إطاره «سياحة الغد».

الخطوة الأولى في التحليلات المقدّمة تتمثل بالقيام بعملية تشخيص لأشكال «الخرق» العديدة التي يواجهها قطاع السياحة في السياق الحالي. يلي هذا تحليل مختلف المبادرات المطروحة من أجل تشجيع «ممارسات سياحية أخرى».

لكن تبقى الخطوة الأولى في المسيرة التي ينبغي أن تؤدي إلى أن يقبل المعنيون بالظاهرة الثقافية إعادة النظر بسلوكياتهم. إن السياحة تشكل نشاطا اقتصاديا هاما في عالم اليوم ولذلك هناك مصلحة للجميع من أجل «تحسين شروطها» بحيث تغدو «سياحة أخلاقية»، كما يشرح مؤلف هذا الكتاب. وليس صدفة أن القسم الأول من هذا العمل يحمل عنوان: «المنظومة الأخلاقية».

ويحدد المؤلف القول بداية: «إن السلوك الأخلاقي يتطلّب التساؤل حول طريق السلوك وطريقة العيش وفن العيش (...) ولا بدّ من تقديم إجابة على هذا التساؤل».

ثم إن السلوك الأخلاقي يمتلك بطبيعته «بعدا كونيا، يونيفرسال». وهنا تبرز مشكلة يحددها المؤلف بالقول بوجود نوع من المواجهة بين رغبة العيش مع الآخرين ومن أجلهم «في إطار مؤسسات عادلة « وبين التنوّع الثقافي والأخلاقي الذي تمكن ملاحظته في العالم. والذي يبدو بوضوح عند انتقال السائحين من بلد إلى آخر.

وإذا كانت المسألة الأخلاقية في السلوك مطروحة على جميع البشر فإنها أصبحت اليوم ضرورية وملحة أكثر في مواجهة التحدي الذي تفرضه الأزمة البيئية. ويرى المؤلف أن «الأزمة البيئية ـ الإيكولوجية ـ الراهنة تدعونا إلى إعادة التفكير بعلاقتنا مع العالم وأن ندرج هذه الأزمة في تساؤلاتنا ذات الطابع الأخلاقي».

ويتعرض المؤلف في هذا الإطار إلى العلاقة بين الإنسان والطبيعة. ويرى أن الحداثة وما بعدها تميّز بالفصل بين الإنسان والطبيعة. لكن مثل هذا «الفصل» تضاءل عمليا منذ سنوات الثمانينات المنصرمة عندما أدخلت «ثقافة البيئة» والدعوة لحمايتها نوعا من «الرابطة الأخلاقية» بين البشر والطبيعة، مع الإشارة أن مثل هذه الرابطة تجد أصداءها في أفكار سقراط وأفلاطون.

وبعد أن يحدد المؤلف مضمون ما يسميه بـ«السلوك الأخلاقي» يجد أنه من الضرورة ترجمة هذا المضمون إلى سلوك عملي والإجابة على عدد من المسائل. أول هذه المسائل تلك المتعلّقة بالرابطة بين السلوك الأخلاقي والتنمية المستدامة في منظور إيجاد حالة توازن بين ثلاثة أقطاب اقتصادية واجتماعية وبيئية.

وبعد أن يطرح المؤلف مجموعة من المبادئ الأخلاقية في السلوك العام للبشر يحاول في القسم الثاني من الكتاب الإجابة على السؤال التالي: وأية منظومة أخلاقية بالنسبة للسياحة؟ وهو يتحدث أولا عن طبيعة السياحة باعتبارها ظاهرة عالمية مزدهرة ومتنامية كما يدل واقع أنها تمثل اليوم ٨،٢ بالمئة من مجالات تأمين فرص العمل و٤،٣ بالمئة من إجمالي الإنتاج العالمي. وهناك ٩٢٤ مليون في العالم معنيون، بدرجة ما، بالنشاط السياحي وبتوزيع «غير عادل».

ويشرح المؤلف في فصل كامل يحمل عنوان «السياحة الملعونة» سلسلة المشاكل التي يواجهها قطاع السياحة، وليس أقلها أن هذا القطاع يتطلب أعمالا قليلة التأهيل وغالبا لا تحتاج إلى عمل يوم كامل وقد تكون ذات طابع موسمي وبكل الحالات قليلة الأجر غالبا.

وقد تنحرف السياحة «السياحة الجنسية». وإذا كانت تشجع التنمية فإنها تطرح مشاكل على الأصعدة المحليّة ولها آثارها على البيئة من خلال استهلاك المياه وإلقاء الفضلات والتلوث، الخ.وفي الصفحات الأخيرة من الكتاب يقدّم المؤلف ما يعتبره «المبادرات» التي يجد أنها جديرة بالانضواء تحت عنوان: «السياحة المسؤولة». وتتم هنا دراسة دور المؤسسات المعنية مثل المنظمة العالمية للسياحة ومختلف هيئات الأمم المتحدة المعنية.

ولا شك أن هذا الكتاب كبير الفائدة لكل المعنيين بقطاع السياحة والتحديات التي سيواجهها مستقبلا ولأخلاقياته المطلوبة.

الكتاب: من السياحة المستدامة إلى السياحة العادلة
تأليف: برنار شيو
الناشر: دوبويك باريس ٢٠٠٩
الصفحات: ٣٣١ صفحة
القطع: المتوسط

في ندوة عقدت بالقاهرة:

التعليم العالي في اليمن والخليج وآفاق التنمية المستدامة

«1-2»

برعاية من سعادة السفير الدكتور عبد الولي الشميري، نظمت رواق الثقافة والإبداع ندوة فكرية وثقافية بعنوان: التعليم العالي في اليمن والخليج وآفاق التنمية المستدامة استضاف فيها رواق الثقافة والإبداع؛ المستشار الثقافي القطري بالقاهرة الدكتور.

سلطان الخالدي، والمستشار الثقافي اليمني بالقاهرة الدكتور.

قائد الشرجبي، والدكتور / وليد البرماني الباحث والأكاديمي العماني.ضمتهم قاعة سبأ بدار السفارة اليمنية بالقاهرة، وقد شاركوا بثلاث أوراق عمل يمكن في هذه المساحة أن نستعرض محتواها بغية نشر ما توصلت إيه من أفكار وما حددته من توصيات.

رصد وتجميع: محمد المحفلي - القاهرة

تجربة قطر

وفي المحور الأول للندوة تحدث الدكتور /سلطان الخالدي المستشار الثقافي القطري في ورقته المقدمة للندوة عن تجربة قطر حيث قال أن سياسة التعليم تلتزم باحترام التراث والمحافظة على السمات التنوير.

و تهدف الى تعزيز تطوير المناهج الدراسية والنظم التعليمية بما يتماشى مع منجزات العصر ، وأحدث التطورات التكنولوجية والخبرات التعليمية الحديثة وقال الخالدي إن التعليم الجامعي بدأ في ١٩٧٣ مع تأسيس كليتي التربية في جامعة قطر.حيث كانت تتألف من حرمين جامعيين منفصلين ، واحد للبنين والأخرى للبنات.اليوم في جامعة قطر لديها ٧ كليات : التربية ، العلوم الإنسانية والدراسات الاجتماعية ، العلوم ، الشريعة والدراسات الإسلامية ، والهندسة ، الإدارة والاقتصاد ، والتكنولوجيا.

انطلقت جامعة قطر عام ١٩٧٣ بكلية التربية التي لم يتجاوز عدد طلابها ١٥٠ طالباً وطالبة.

كان تأسيس جامعة قطر من أبرز مظاهر التنمية والبناء بعد الاستقلال عام ١٩٧١ حيث بدأت مسيرة التعليم الجامعي في قطر تلبية لمتطلبات التنمية.

ونجحت جامعة قطر منذ نشأتها في تأدية رسالتها بوصفها منارة الإشعاع العلمي الأولى في البلاد وتطورت الجامعة وخرّجت خلال السنوات الماضية وحتى عام ٢٠٠٨ ما يزيد عن ٣٠٩٠٠ خريج وخريجة وبلغ عدد أعضاء الهيئة التدريسية فيها ما يقارب ٧٠٠ عضواً.

و بلغ عدد كلياتها سبع كليات وهي: كلية الآداب والعلوم، وكلية الهندسة، وكلية الإدارة والاقتصاد، وكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، وكلية القانون، وكلية التربية، وكلية الصيدلة.

وتحرص الجامعة على بناء علاقات متينة مع كافة هيئات ومؤسسات الدولة والقطاع الخاص إضافة إلى شراكتها وعضويتها الفاعلة في عدد من الهيئات والمنظمات العربية والعالمية كاتحاد الجامعات العربية، ورابطة الجامعات الإسلامية، والاتحاد الدولي للجامعات ومكتب التربية العربي لدول الخليج وغيرها من الهيئات المتخصصة.

وتتميز جامعة قطر بطرحها للنطاق الأوسع من البرامج الأكاديمية في الدولة إذ تقدم ما يزيد على ٦٠ تخصصا ، فضلا عما تقدمه لمنتسبيها والجامعات الأخرى والمجتمع من بنية تحتية متقدمة للأبحاث العلمية والأكاديمية مما سلط الضوء عليها وأذاع صيتها كواحدة من مصادر البحث والدراسات الأكثر نشاطا في الدولة.

وقد ساعدت هذه العوامل وغيرها الجامعة على استقطاب عدد من العلماء والأساتذة ذوي الخبرة والسمعة العالمية في الميادين الأكاديمية والبحثية المختلفة.

هيئة التعليم العالي

وأضاف الدكتور الخالدي إن هيئة التعليم العالي تواجه تحديا يتمثل في التغير الدائم لعالم اليوم الذي يهدف لتلبية احتياجات ومتطلبات مجتمع القرن الواحد والعشرين باعتباره مجتمع مبني على المعرفة والمعلومات والتعليم والتعلم.

و يعتبر التعليم العالي المحرك الأساسي لخلق التغيير و التطوير إذ أن هناك طلبا غير مسبوق للاستفادة من التنوع الكبير في التعليم العالي بجانب الوعي المتزايد لأهميته الحيوية في التطوير الثقافي والاجتماعي.

وتدعم هيئة التعليم العالي بناء العقل الإنساني كرأسمال بشري من خلال تجويد خدمات التعليم العالي حيث يعتبر التعليم أحد العناصر الأساسية للحصول على هذا الرأسمال وزيادة إنتاجيته والمساهمة في النمو الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق تسعى هيئة التعليم العالي إلى « تعزيز فرص التميز» بتوفير الفرص التعليمية للطلبة المتفوقين للدراسة في أفضل الجامعات في العالم.

وتحرص هيئة التعليم العالي على أن تلبي هذه الفرص التعليمية احتياجات سوق العمل القطري من خلال توفير التوجيه والإرشاد المهني للطلبة وذلك بالمواءمة بين ميولهم، قدراتهم وقيمهم من جهة، واحتياجات سوق العمل القطري من جهة أخرى.

وتساعد الهيئة الطلبة على اتخاذ القرار المهني الصائب الذي سيفرز مردوداً ذا تأثير واضح، ليس على الصعيد الفردي فحسب، بل على صعيد حركة التنمية في دولة قطر.

مبادئ هيئة التعليم العالي:

تستند الهيئة إلى خمسة مبادئ أساسية للوصول لأهدافها وهي:

أولا: الجودة تدعم هيئة التعليم العالي الدراسة في الجامعات ذات المستوى الأكاديمي العالي المتميز لاكتساب أساليب التعلم الذاتي والتعلم المستمر تبعا لمعايير الجودة العالمية.

ثانيا: المرونة تتيح هيئة التعليم العالي للطلبة الفرصة لاختيار الدولة والتخصص العلمي الذي يتناسب مع قدراتهم وميولهم وقيمهم وبما يتوافق واحتياجات سوق العمل القطري.

ثالثا: المسؤولية تسعى هيئة التعليم العالي إلى إذكاء روح المسئولية لدى الطلبة بحيث تمكنهم من الاعتماد على أنفسهم في عملية التعلم و الانخراط في المجتمع الأكاديمي.

رابعا: الكفاءة يتم تحقيق ورفع مستويات الكفاءة لدى الطلبة من خلال الاستمرار والنجاح في البرامج الأكاديمية التي توفرها هيئة التعليم العالي.

خامسا: الدعم توفر هيئة التعليم العالي خدمة مساعدة الطلبة قبل وأثناء عملية الابتعاث، حيث يقدم مركز الإرشاد والتطوير المهني المساعدة في اختيار التخصص والجامعة المناسبة، ويرشدهم خلال فترة التقديم للتأكد من استيفاء متطلبات الجامعة والبعثة، وأخيرا تقدم الهيئة للطالب المعلومات الكافية عن فرص التوظيف المتوافرة بعد التخرج.

وتتمثل الأهداف الرئيسية لهيئة التعليم العالي في:

- تطوير اللغة والتفكير النقدي ومهارات حل المشكلات.
- بناء الوعي الثقافي، وتوطيد الصلات مع البلدان الأخرى.
- إعداد الكفاءات القيادية لتولى القيادة في المستقبل.
- تلبية احتياجات القوى العاملة بتأمين الكوادر المطلوبة.
- إتاحة المجال للطلبة القطريين المتميزين للعمل في مجالات تفيد المجتمع والاقتصاد بصورة مباشرة.

مكاتب هيئة التعليم العالي: لتعزيز فرص التميز وتحقيق أهدافها، فإن هيئة التعليم العالي تعمل من خلال المكاتب التالية:

- مكتب الإرشاد والتطوير المهني
- مكتب البعثات
- مكتب المعايير المؤسسية
- المكتب الإداري والمالي المدينة التعليمية احتفلت مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع في عام ٢٠٠٣ بافتتاح المدينة التعليمية.

وتعد هذه المدينة مشروعا رائدا يهدف إلى إعداد الكوادر والاستثمار في الجانب البشري حيث ستعمل على تعزيز التفكير المستقبلي والحلول الإبداعية.

وتحتضن المدينة التخصصات العلمية والفروع الدراسية ذات الأولوية في قطر والمنطقة مع التركيز على الفروع المرتبطة والمتداخلة مع صناعة النفط والغاز والهندسة وإدارة الأعمال وتكامل الأبحاث الإدارية والبرامج التعليمية من خلال قاعدة العلوم والتكنولوجيا.

وقد افتتحت المدينة فروع لجامعات عالمية في تخصصات التقنيات والإدارة والاقتصاد والهندسة والسياسة الدولية.

هذا وتتمتع مؤسسة قطر بمنظومة قيم أساسية مع جميع شركائها وذلك بالاستفادة الكاملة من الإمكانات البشرية، واحترام التنوع، واحترام الفرد والمجتمع، والمسؤولية الاجتماعية ويشارك العديد من الطلاب في الأنشطة المنهجية والموازية للمناهج التطوعية.

وتسعى الفروع الجامعية بالمدينة التعليمية إلى إعداد الطلاب للعمل في قطاع الطاقة في الإدارة والأبحاث وتطوير المنتجات الجديدة.

وأيضا للمشاركة في القطاعات الحيوية الأخرى التي تساعد الخليج على الاحتفاظ بازدهارها الاقتصادي في المستقبل.

وتحقق البرامج الثقافية في الموسيقى والفنون المرئية النهضة في الفنون الإبداعية التي اشتهر بها الخليج العربي دومًا إذ تحمي التاريخ، كما أنها تعد منبراً اجتماعياً لتحفيز المواطنين على التفكير في القضايا الاجتماعية الحاسمة في الوقت الحالي.

ينتمي الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفون إلى أكثر من ٦٠ دولة حول العالم.

ويمثل هذا المزيج الخصب من الجنسيات والخبرات والثقافات مصدرًا تعليميًا بعثات الدراسية داخل قطر توفر البعثات الدراسية داخل قطر فرص تعليمية للطلاب للحصول على درجات تعليمية في مختلف التخصصات بهدف تخريج كوادر قيادية بارزة قادرة على مواجهة تحديات العصر،و تضم كلاً من :

- برنامج الجسر الأكاديمي (Academic Bridge Program): يقدم الدعم للطلبة الذين يحتاجون إلى المزيد من الإعداد الأكاديمي قبل الالتحاق بإحدى الجامعات المرموقة ذات السمعة الأكاديمية العالية وذلك للطلبة الذين ينون الالتحاق بالجامعات الناطقة بالإنجليزية.

إذ يهدف برنامج الجسر الأكاديمي إلى إعداد الطلاب أكاديمياً لمواجهة متطلبات المرحلة الجامعية و ضمان إجادتهم للغة الانجليزية من خلال دراسة المواد العلمية والإنسانية المختلفة وإكسابهم المهارات الجامعية كالتفكير المنطقي وحل المشكلات وأساليب إعداد الأبحاث والتقارير والمناقشة الصفية والبحث في مصادر التعلم المختلفة.

ويتم تقسيم الطلاب الدارسين إلى مراحل حسب التمكن من الناحية الأكاديمية ووفقا لنوع التخصص الجامعي الذي يرغب الطالب بدراسته في الجامعة مستقبلا بما في ذلك جامعات المدينة التعليمية .

- دبلوم كلية شمال الأطلنطي (College of the North Atlantic – Qatar): اليمن واستراتيجية التعليم العالي

وفي المحور الثاني قدم الأستاذ الدكتور قايد الشرجبي ورقة قدم خلالها قراءة لبعض ما جاء في استراتيجية التعليم العالي الصادرة عن وزارة التعليم العالي في اليمن إليكم ملخصاً لها: يحتاج اليمن– كغيره من الدول وخاصة الدول النامية– إلى نظام للتعليم العالي يتصف بالديناميكية والجودة والكفاءة العالية.

فاليمن معروف بمحدودية موارده الطبيعية مقارنة بالبلدان العربية المجاورة له، ولذلك فإن على اليمن أن يعمل على تطوير موارده البشرية لزيادة مخزونه من المعارف، والمهارات، والخبرات، والقدرات التقنية، ليتمكن من تحقيق أهدافه، والتحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة يمكنه من زيادة قدراته التنافسية للالتحاق الفعال باقتصاديات القرن الواحد والعشرين.

وسيكون لمؤسسات التعليم العالي عموماً والجامعات اليمنية خصوصاً دور محوري في هذا الشأن، خاصة وأن البيانات تشير إلى أن مخرجات التعليم الثانوي سوف تصل إلى ما يزيد على أربعة أضعاف ما هي عليه الآن في العقدين القادمين، وهذا يعني أن على مؤسسات التعليم العالي والجامعات اليمنية أن توسع من طاقتها الاستيعابية، لمواكبة هذا العدد المتزايد للطلاب، وأن تعمل في الوقت نفسه على تحسين وتطوير برامجها، وتجويد مخرجاتها.

ولتحقيق طموحات الحكومة والمجتمع اليمني فلا بد أن يكون لنظام التعليم العالي دوره الفاعل في الدفع بمسيرة التنمية في البلد اقتصادياً، وثقافياً، وأخلاقياً، واجتماعياً.

وهذا يقتضي أن يقدم هذا النظام أنماطا من التعليم تسمح لمخرجاته من الطلاب بالدخول إلى سوق العمل كقوة بشرية كفأة ذات مؤهلات عالية، إلى جانب قدرته على تنمية قدرات هؤلاء الطلاب ومواهبهم باعتبارهم أفرادا ومواطنين فاعلين، وأن يهتم بإجراء الدراسات والأبحاث العلمية التي تفيد في تنمية الصناعة وتنمية المجتمع عموما، وأن يعمل هذا النظام على توسيع نطاق الإستفادة من موارده وإمكاناته وتسخيرها لخدمة المجتمع؛ ولكي يتحقق ذلك فإن نظام التعليم العالي الحالي في اليمن في أمس الحاجة إلى التحديث، والتطوير، والتحسين المستمر، لا سيما وأنه يعاني من نقاط ضعف عديدة.

ومما يلفت الانتباه أن مخرجات التعليم العالي لا تتناسب ومدخلاته؛ فعلى الرغم من أن الميزانية المخصصة للتعليم العالي في اليمن لا تقل عن ما هو موجود في بعض البلاد العربية المماثلة، بل هي أفضل عند مقارنتها بكثير من البلدان التي تتشابه مع الجمهورية اليمنية في الظروف الاقتصادية، ولا سيما عند قياسها إلى إجمالي الناتج المحلي، إلا أن مستوى التعليم العالي يعد متدنيا، بدليل وجود البطالة العالية للخريجين ١، وهذا يعد هدرا لموارد البلد وحرماناً له من الإفادة من القوة البشرية المؤهلة المتوفرة لديه.

ومما يؤثر سلبا على المستوى العلمي والتربوي في التعليم العالي وجودة مخرجاته ،٥٠ : اختلال التوازن في نسبة عدد أعضاء هيئة التدريس إلى عدد الطلاب التي تبلغ ١ إلى جانب نقص المباني والتجهيزات وعدم ملاءمتها لمتطلبات العملية التعليمية في القرن الواحد والعشرين، رغم ارتفاع حجم الميزانية الاستثمارية في التعليم العالي، ولذلك فالحاجة غير ماسة إلى زيادة الميزانية التشغيلية والاستثمارية، كما لا ينبغي أن يستمر الاعتماد على ما توفره الحكومة من هذه الموارد بل يجب العمل على إيجاد مصادر ذاتية للتمويل في الجامعات، وتوجيهها بشكل أساسي لتجديد المعامل والمكتبات والتجهيزات.

وهذا يتطلب إحداث تغييرات جوهرية في إدارة هذه الموارد، وإحداث نقلة نوعية في أساليب وطرائق التعليم والتعلم، والتقويم، وتأسيس ثقافة الجودة في الجامعات اليمنية.

عيد الاستقلال الثلاثين من نوفمبر عيد الانتصار العظيم لاكتمال السيادة الوطنية على الأرض اليمنية.

الجمهورية اليمنية 43 1968 2010 العيد 43 للاستقلال أعياد الثورة اليمنية